بناء القدرات لإدماج الإعاقة ضمن برامج مكافحة العنف الجنساني في السياقات الإنسانية

ملخص

يعيش ما يقارب 7.6 مليون شخص ذو إعاقة في حالات تشرد قسري عبر جميع أنحاء العالم.[1] في مثل هذه الظروف، غالباً ما يتصاعد العنف الجنساني، وخاصة العنف والاستغلال الجنسيين، بسبب ضعف آليات الحماية الإجتماعية والمجتمعية والحكومية.[2] وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن معدلات العنف في البلدان المتقدمة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة تفوق تلك المعدلات لدى الأشخاص الذين لا يعانون من أي إعاقة بثلاثة أو أربعة أضعاف.[3] وتنجم عن ذلك انعكاسات كبيرة لحمايتهم في ظل الأزمات الإنسانية.

ومع ذلك، غالباً ما يتم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من البرامج والخدمات المصممة للوقاية من العنف الجنساني ومواجهته في المجالات الإنسانية.[4، 5] ورداً على ذلك، قامت مفوضية اللاجئين للمرأة (Women's Refugee Commission) ولجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee) بإنجاز مشروع من أجل تحديد تلك الحواجز التي تعترض إمكانية الوصول، ومن أجل تجريب وتقييم إدماج الإعاقة في برامج مكافحة العنف الجنساني. وقد أجريَ البحث التشاركي بين المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات في بوروندي، وإثيوبيا، والأردن وشمال القوقاز في الاتحاد الروسي.

ملخص الاستنتاجات

- يقوم التداخل بين الجنس والإعاقة والتشرد بزيادة خطر تعرض النساء، والفتيات، والفتيان والرجال ذوي الإعاقة ومقدمات الرعاية إلى العنف.
- وأشارت النساء ذوات الإعاقة الجسدية المعزولات في منازلهن إلى التعرض للاغتصاب وعنف الشريك الحميم، علاوة على تعرض بعضهن للعنف الجنسي بصفة متكررة ومنتظمة ومن قبل عدة أشخاص.
- تعد النساء، والفتيات والفتيان والرجال ذوي الإعاقة الذهنية والعقلية أكثر عرضة للعنف الجنسي في السياقات الإنسانية، نظراً لنقص:
  - o المعلومات حول العنف الجنساني
  - o الوعي بشأن السلامة الشخصية و
  - o شبكات الأقران للحماية.

- تتعرض النساء والمراهقات، اللواتي يتحملن بشكل مفرط مهام الرعاية في الأسر التي يوجد فيها أشخاص ذوي الإعاقة، للتحرش والاستغلال عند طلب المساعدة أو دخل خارج الأعراف الاجتماعية للمرأة.
- تمثل تصرفات الأسر ومقدمي خدمات مكافحة العنف الجنساني وأفراد المجتمع أكبر عائق وأفضل وسيلة للإدماج في أنشطة مكافحة العنف الجنساني.

التوصيات الرئيسية

توصيات للجهات الفاعلة في مجال العنف الجنساني

توفير التدريب والتعلم الذي يثير تساؤلات حول التداخلات بين الجنس والإعاقة
لمديري ومقدمي خدمات برامج مكافحة العنف الجنساني، وإنشاء مفهوم مشترك والالتزام بالنهج القائم على الحقوق ويركز على الناجين أثناء العمل مع هذه المجموعة.

تجنيد النساء والفتيات ذوات الإعاقة كموظفات ومتطوعات في برامج مكافحة العنف الجنساني، والدعوة إلى إشراكهن في الجمعيات الأهلية.

"الآن، أنا رائدة في مجتمعنا. أنتمي إلى جمعية المعوقين وأعمل كأخصائية اجتماعية. لدى أشياء مهمة لتقديمها وبإمكاني الدفاع عن النساء والأطفال المعوقين ومن يقمن برعايتهم".
ميراف، أخصائية اجتماعية – مخيم مي عيني، إثيوبيا

إعطاء الأولوية لإدماج الأشخاص المعوقين ومقدمات الرعاية في أنشطة تعزيز رأس المال الاجتماعي وشبكات الأقران. هذا مهم بشكل خاص للوقاية من العنف ضد الأشخاص الأكثر عرضة: المراهقات ذوات الإعاقة؛ النساء ذوات الإعاقة الجسدية والمعزولات في منازلهن؛ مقدمات الرعاية؛ والنساء، والفتيات والفتيان والرجال ذوي الإعاقة الذهنية.

تحديد الأهداف لإدماج النساء المعوقات ومقدمات الرعاية في برامج التمكين الاقتصادي. تحديد ومحاولة تخفيف أي انعكاسات سلبية قد تنجم عن مشاركتهن في هذه الأنشطة، بما في ذلك الأثر على بقية النساء والفتيات في الأسرة.

توصيات للجهات الفاعلة في مجال الإعاقة

تدريب الموظفين في مجال الجنس وعدم المساواة بين الجنسين لتعزيز فهم مختلف الطرق التي يؤثر بها الصراع والتشرد على النساء والفتيات والفتيان والرجال ذوي الإعاقة، وتكييف الأنشطة والخدمات وفقاً لذلك.

زيادة الوعي بشأن مخاطر العنف الجنساني التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة أثناء الأزمات، وتوفير التدريب على التواصل مع الناجين، فضلاً عن الإحالات الملائمة لمقدمي خدمات مكافحة العنف الجنساني.

تعزيز التواصل بين اللاجئين والمشردين ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبين النساء ذوات الإعاقة وحركات حقوق المرأة في البلدان والمناطق المتضررة بالأزمات.

توصيات للحكومات والجهات المانحة

وضع مسؤولية تلبية احتياجات المعوقين ومقدمي الرعاية في برامج العنف الجنساني على عاتق المنظمات الإنسانية. تسليط الضوء على الممارسات الإيجابية لمنظمات مختلفة تعمل في مجال الأزمات الإنسانية لتشجيع الالتزام بالمناهج التي تأخذ الإعاقة بعين الاعتبار وتراعي الفوارق الجنسانية.

الدعوة للاعتراف بجميع الاهتمامات المتعلقة بالإعاقة والمسائل الجنسانية، بما في ذلك العنف الجنساني، على مستوى كافة الصكوك الدولية.

يمكن الاطلاع على التقرير الكامل، مجموعة أدوات للمهنيين في مكافحة العنف الجنساني حول إدراج الإعاقة وقصص التغيير في http://wrc.ms/disability_GBV

ملاحظات

1. هذا الرقم مستمد من استخدام التقديرات العالمية التي تشير إلى أن نسبة السكان ذوي إعاقة ستصل إلى 15 بالمئة (منظمة الصحة العالمية، 2011)، وعدد المشردون بسبب الأزمات والصراعات في جميع أنحاء العالم وصل إلى 51.2 مليون شخص (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014).
2. االمبادئ التوجيهية للتدخلات الهادفة للتصدي للعنف الجنساني في المجال الإنساني، التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: التركيز على الوقاية والتصدي للعنف الجنسي في حالات الطوارئ (2005). http://interagencystandingcommittee.org/system/files/legacy_files/tfgender_GBVGuidelines2005.pdf
3. منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي بشأن الإعاقة (2011)، الصفحة 59. http://www.who.int/disabilities/world_report/2011/en/
4. منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "وكأننا لسنا بشراً": التمييز والعنف ضد النساء المعاقات في شمال أوغندا (2010). http://www.hrw.org/de/reports/2010/08/24/if-we-weren-t-human
5. العنف الجنساني بين المشردين من النساء والفتيات، لمفوضية اللاجئين للمرأة (Women's Refugee Commission): استنتاجات الزيارات الميدانية 2012-2011. http://wrc.ms/GBV_disab_field_visits

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

womensrefugeecommission.org